



الرقم: ٦  
التاريخ:  
الموافق: ٢٠٠٨/٨/٢٤

تعميم رقم ( ٦ - ) لسنة ٢٠٠٨ م  
بشأن

الالتزام بضبط الحسابات والتحقق من الأرصدة البنكية عند تنفيذ أي

عملية مالية.

المحترم  
المحترم

الأخ/  
الأخ/

بعد التحية:-

عملاً بأحكام القانون المالي رقم (٨) لسنة ٩٠ م ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما وتنفيذاً لأحكام النظام المالي والخاصي الحكومي واللوائح والأنظمة والقرارات النافذة التي تحدد إجراءات قيد وتسجيل العمليات المالية والخاصية في الدفاتر والسجلات ومطابقتها أولاً بأول والتقيّد الصارم بالارتباط والصرّف في حدود الاعتمادات المدرجة بميزانيتكم وفي الأغراض المخصصة وحرصاً من وزارة المالية على أن تكون كافة الشيكات المسحوبة من الحسابات المصرفية لجميع وحدات الخدمة العامة المفتوحة بالبنك المركزي اليميني أو فروعه مستوفيه لكافة الإجراءات القانونية المحددة في القانون المالي رقم (٨) لسنة ٩٠ م ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما وأحكام وقواعد وأسس النظام المالي والخاصي الحكومي.

وعليه:-

فوزارة المالية تؤكد على ضرورة الالتزام والعمل بأحكام القانون المالي رقم (٨) لسنة ٩٠ م ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما ودليل النظام المالي والخاصي الحكومي وقرار وزير المالية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ م بشأن التعليمات التنفيذية للموازنة العامة للدولة والحرص على ضبط حساباتكم على النحو التالي:-

- ١) الاثبات السليم لجميع العمليات المالية في الدفاتر والسجلات الخاصية أولاً بأول وإجراء المطابقة اليومية والشهرية.
- ٢) العمل على مراجعة دفتر البنك نفقات ومطابقته مع سجل الارتباط لضبط عمليات الخصم والاضافة للعمليات المنفذة.
- ٣) التأكد قبل الموافقة على سحب أي شيك من توفر الاعتماد واستيفاء توقيع الموظف المختص في قسم الموازنة بما يفيد سماح الرصيد البنكي ومن ثم الخصم على النوع المختص طبقاً لدليل إعداد الموازنة العامة للدولة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# الجمهورية اليمنية وزارة المالية



الرقم: ٦٠

التاريخ:

الموافق: ٢٠٠٨ / ٨ / ٢٥

٤) حصر ومتابعة الشيكات الصادرة والتأكد من صحة خصمها وإجراء المطابقة البنكية أولاً -

بأول ومتابعة تصويب أي فروقات أو أخطاء تظهر في الكشوفات البنكية مع دفاتركم.

٥) استئزال الشيكات التي لم تظهر في كشوفات البنك في المدة المحددة وإلغائها.

ووزارة المالية على ثقة كبيرة بجميع مسنولي الجهات بمختلف مستوياتهم وبممثلها التقيد الكامل بما

ورد أعلاه وستقوم الوزارة باتخاذ الإجراءات القانونية للحد من هذه الظاهرة ولما فيه الصالح

العام.

وتقبلوا خالص التحايا ؛ ؛ ؛

وزير المالية

نعمان طاهر الصهبي

٢٠٠٨ / ٨ / ٢٥